المملكة المغربية

رئيس الحكومة

الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة

مجلس المستشارين - (المادة 100 من الدستور)

جواب السيد عبد الإله ابن كيران

رئيس الحكومة

السؤال المحوري :

"حصيلة الحكومة في المجال الاجتماعي"

الثلاثاء

19 صفر 1437

1 دجنبر 2015

www.cg.gov.ma

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه

جواب رئيس الحكومة الأستاذ عبد الإله ابن كيران عن السؤال المحوري

المتعلق ب: " حصيلة الحكومة في المجال الاجتماعي "

مجلس المستشارين - الثلاثاء 19 صفر 1437 (1 دجنبر 2015)

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

- أود بداية، بمناسبة عقد الجلسة الأولى الخاصة بأسئلة السياسة العامة، بعد تجديد انتخاب أعضاء الغرفة الثانية، أن أهنئ السيدات والسادة المستشارين، متمنيا لهم النجاح والتوفيق في مهامهم. كما أرجو من الله تعالى أن نعمل سويا من أجل صالح بلادنا وأن نجعل من الجلسات المخصصة للجواب على أسئلة السياسة العامة لحظة دستورية متميزة من أجل النقاش البناء ولتنوير عموم المواطنين وتقريبهم من الشأن العام وهموم تدبيره.
- كما أتوجه بالشكر إلى أعضاء مجلسكم الموقر على اختيار هذا الموضوع المهم الذي يسائل حصيلة الحكومة في المجال الاجتماعي.
- وكما لا يخفى عليكم، فإنه لا يمكن تناول حصيلة السياسات الحكومية في المجال الاجتماعي بمعزل عن الجانب الاقتصادي والسياسة الحكومية ذات الصلة. وبهذا الخصوص، فقد أكدت في أكثر من مناسبة أن أولويات الحكومة ترتكز على استعادة عافية المؤشرات الاقتصادية الحيوية وتسهيل الاستثمار والمقاولة وتعزيز التوازنات الاجتماعية بالاهتمام بالفئات الهشة على الخصوص.
- ومن أجل وضع الحصيلة الاجتماعية في سياقها وتقييم المجهودات المبذولة والإكراهات المطروحة، فإنني سأستعرض الوضعية العامة التي دخلت عليها هذه الحكومة في بداية ولايتها، قبل التطرق إلى المنجزات والتحديات التي لا تزال مطروحة.

أولا. السياق العام لحصيلة الحكومية في المجال الاجتماعي:

السيد الرئيس،

- لا يخفى عليكم، أن بلادنا مرت بظرفية اقتصادية ومالية صعبة، انعكست على مجمل المؤشرات الاقتصادي الوطني.
- فقد بلغت نسبة عجز الميزانية سنة 2012 نحو 7.2% من الناتج الداخلي الخام، ووصلت نسبة عجز ميزان الأداءات 9.5% خلال نفس السنة. أما احتياطي العملة الصعبة، فكان دون 4 أشهر من الواردات. وكان أيضا من تبعات هذه الوضعية ارتفاع وتيرة المديونية العمومية.
- ومما زاد من صعوبة الوضعية وتعقدها، ضعف الرؤية بخصوص الظرفية الاقتصادية الدولية في ظل تواصل ارتفاع أسعار المحروقات واستمرار الازمة الاقتصادية لدى شركاء المغرب من جهة، والإرث الثقيل الذي شكله تنفيذ بنود اتفاق 26 أبريل الذي حمل التزامات جد مكلفة.

- ورغم أن البرامج الاجتماعية هي أول ما يتم تقليصه عادة في ظرفية الأزمة، فإن الحكومة لم تسلك هذا الخيار، بل حافظت على المكتسبات الاجتماعية وعملت على تعزيزها ووفت بالتزاماتها المالية فيما يخص الحوار الاجتماعي، وهو ما كلفها 13.2 مليار درهم برسم قانون المالية لسنة 2012 و4 ملايير درهم إضافية برسم السنوات الموالية.
- كما اتخذت الحكومة إجراءات مهمة من أجل استعادة عافية المؤشرات الاقتصادية الحيوية والوضعية الاقتصادية عامة، حيث تم تقليص عجز الميزانية إلى نحو 4.3% بحلول نهاية 2015، في أفق بلوغ 3.5% نهاية 2016 بحول الله. كما سينتقل عجز ميزان الأداءات من 9.5% المسجلة سنة 2012 إلى أقل من 2.8 نهاية 2015. واستقرت نسبة المديونية هذه السنة في 64% من الناتج الداخلي الخام في أفق بداية تراجعها ابتداء من 2016 إنشاء الله. أما احتياطي العملة الصعبة فقد تجاوز الأن6 أشهر ونصف من الواردات.
- كما بذلت الحكومة مجهودات مهمة في اتجاه تحسين مناخ الأعمال، ومنها تبسيط مجموعة من المساطر، وإصدار قوانين مهمة مثل القانون المتعلق بمؤسسات الائتمان والقانون المتعلق بالشراكة بين القطاعين العام والخاص، والقانون المتعلق بتقديم التسبيقات المالية للمقاولات والقانون المتعلق برهن الصفقات العمومية، ناهيك عن مدونة الصفقات العمومية ومرسوم الضابط العام للبناء.
- وقد انعكست هذه الإصلاحات على ترتيب المغرب في مؤشر مناخ الأعمال للبنك الدولي، حيث تحسن ب 22 درجة خلال الأربع سنوات الماضية.
- وعلى صعيد آخر، تم تسريع آجال استرجاع الضريبة على القيمة المضافة، وإلغاء قاعدة الفاصل الزمني (décalage) المتعلق بخصم الضريبة على القيمة المضافة، وإقرار إرجاع دين الضريبة على القيمة المضافة المتراكم (المصدم أو Le buttoir) وتسريع أداء المتأخرات لفائدة المقاولات لدى بعض المؤسسات كالأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والمكتب الوطني للماء والكهرباء، وأداء متأخرات الدولة اتجاه شركات المحروقات، بعد أن كانت تتجاوز 20 مليار درهم.
- وكما تعلمون، فإن تحسن هذه المؤشرات يستتبعه تعزيز ثقة الفاعلين والشركاء في الاقتصاد الوطني، وبالتالي تحسن عام في أدائه، مما ينعكس إيجابا على الجانب الاجتماعي.
- ورغم ذلك، فإن ثمة إكراهات مالية واقتصادية لاتزال قائمة، مما يحتم علينا مزيدا من الجهود من أجل التحكم في النفقات العمومية وترشيدها وتحسين نجاعتها، وتحسين التوازنات المالية والتنافسية الاقتصادية، وتحرير الطاقات الاقتصادية الوطنية، خاصة المقاولة والاستثمار، باستكمال الإصلاحات ذات الصلة، مع إيلاء عناية خاصة لتحسين الوضع الاجتماعي عامة ووضعية الفئات الضعيفة والمهمشة من المواطنين خاصة، وهو ما تعمل عليه الحكومة من خلال مجموعة من الإجراءات التي سأقف عند بعضها في الحصيلة.

ثانيا: حصيلة سياسة الحكومة في المجال الاجتماعي

السيد الرئيس،

- لا بد من التذكير بأن الدولة أولت منذ الاستقلال أهمية خاصة للجانب الاجتماعي واتخذت من أجل ذلك إجراءات مهمة. ولما اضطر المغرب إلى اعتماد سياسة التقويم الهيكلي في بداية الثمانينات، أثر ذلك مباشرة على القطاعات الاجتماعية، حيث راكمت عجزا كبيرا، على مدى عقد التقويم الهيكلي والعقد الذي تلاه بفعل سعي البلاد إلى التحكم في النفقات وخاصة الموجهة للخدمات الاجتماعية من صحة وتعليم وغيرهما.
- وقد بذلت بلادنا بعد ذلك مجهودا مهما من أجل إعادة الاعتبار للقطاعات الاجتماعية وخصصت لها موارد مهمة، غير أنه يبقى من الصعب الاستجابة لكل حاجيات القطاعات الاجتماعية، بفعل تنامي حاجيات المواطن من جهة، وتعاظم تحدي تعبئة الموارد الممكنة دون المساس بالتوازنات الكبرى للمالية العمومية التي يعتبر الحفاظ عليها إحدى مسؤوليات الحكومة الأولى.
- والواقع أن العبء الملقى على عاتق الحكومة في هذا المجال أضحى أثقل من السابق، اعتبارا لحجم الانتظارات، ولكون الدستور الحالي نص على جيل جديد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.
- وعموما، فإن وضعية القطاعات الاجتماعية، في تحسن مستمر، رغم أنها لم تصل بعد إلى النتائج المرجوة.
- فقد استطاعت بلادنا التقدم في تحقيق أهداف الألفية للتنمية، بل وتجاوزت بعض الأهداف المسطرة، إذ وصلت نسبة ولوج الساكنة القروية للشبكة الطرقية إلى 85% وبلغ معدل الربط بالشبكة الكهربائية 99.09% وارتفعت نسبة ولوج الساكنة القروية إلى الماء الشروب إلى 95%، وتجاوزت نسبة الولوج إلى التعليم الابتدائي 99%.
- وقامت الحكومة بمتابعة تنفيذ بعض البرامج المهمة الجارية وبتنزيل برامج أخرى لم تجد من قبل طريقها للتنفيذ وأعطت انطلاقة برامج جديدة بدأت تؤتي أكلها.
- وعلى صعيد المجهود المالي، رفعت الحكومة من حجم الاعتمادات الموجهة للقطاعات الاجتماعية رغم الظرفية الاقتصادية الصعبة. إذ دأبت على تخصيص أكثر من نصف اعتمادات الميزانية لهذه القطاعات.
- واعتبارا لعامل الوقت، سأتوقف فقط عند بعض المنجزات والتدابير الجاري تنفيذها في أهم القطاعات الاجتماعية.

أ. في مجالات التربية والتكوين المهني والتعليم العالي:

السيد الرئيس،

- رغم أن قطاع التعليم في بلادنا يعاني من إكراهات مختلفة تنعكس على جودة خدمات هذا المرفق الحيوي والهام، فإن جهودا كبيرة بذلت خلال السنوات الأخيرة لتأهيله وإصلاحه.
- فقد خُصص للتربية والتكوين 45.9 مليار درهم سنة 2015. وسجل عدد التلاميذ المتمدرسين ارتفاعا من 6.57 مليون سنة 2012-2013 الى 6.88 مليون برسم الموسم 2015-2016، بزيادة نسبتها 4.7%. وارتفع عدد المؤسسات التعليمية من 10.208 الى 10.805 برسم نفس الفترة، منها 54% بالعالم القروي.

- وعلى صعيد الدعم الاجتماعي، تم الرفع من عدد الداخليات من 574 داخلية الى 832 وعدد المستفيدين ب 45.866 مستفيد من 103.871 إلى 149.737 خلال نفس الفترة. ووصل عدد المستفيدين من برنامج "تيسير" خلال الموسم الجاري إلى 828 الف مستفيد من 400 524 أسرة.
- أما بخصوص التربية غير النظامية، فقد بلغ العدد الاجمالي للتلاميذ المسجلين في برنامج "مدرسة الفرصة الثانية" والية "المصاحبة التربوية" 69.601 برسم الموسم الحالي مسجلا ارتفاعا ب 14.5% مقارنة مع موسم 2014-2015.
- وفي مجال التكوين المهني، تواصلت الجهود الرامية إلى تنويع التكوين وتوسيعه نحو مهن جديدة كالسيارات والطيران والطاقات المتجددة، وتقريبه من المستفيدين. وقد بلغ عداد المتدربين المستفيدين من التكوين المهني 390 الف متدرب برسم موسم 2014-2015، يؤطرهم 19.500 مكونة ومكون.
- أما فيما يخص التعليم العالي والبحث العلمي، فقد تم رفع الاعتمادات المالية المرصدة لهذا القطاع من 8 إلى أكثر من 9.8 مليار درهم ما بين 2011 و2016 . وخصص له 2.100 منصب خلال نفس الفترة (2011-2016).
- وتم كذلك رفع الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي الجامعي بإضافة 34761 مقعدا ما بين2012-2013 و2013-2014. كما انتقل عدد المؤسسات الجامعية من 113 مؤسسة إلى 119 ما بين الموسمين 2011-2012 و2015-2016.
- كما تم تعزيز وتطوير الخدمات الاجتماعية الموجهة للطلبة، من خلال إحداث التغطية الصحية المجانية لفائدتهم، والرفع من مبلغ المِنَح ومن عدد المستفيدين منها من 182.500 إلى 330.000 بين الموسمين 2012/2011 و2015/2016. وتم كذلك الرفع من الغلاف المخصص للمنح الدراسية بنسبة 75% خلال نفس الفترة. وقد خصص مبلغ 1.928 مليار درهم للمنح برسم الموسم الحالي.
- وفي نفس الاتجاه، تم رفع الطاقة الاستيعابية للأحياء الجامعية لتصل إلى 58.976 سرير برسم 2015-2016، بزيادة 4.974 سرير مقارنة مع موسم 2013-2014، مع إضفاء الشفافية على طريقة ومعايير الإستفادة من السكن الجامعي.
- ورغم هذه المنجزات، فإن القطاع بمختلف مكوناته لا يزال يعاني من عدة مشاكل كالاكتظاظ وتدني مستوى الجودة.
- ومن أجل تأهيل منظومة التربية والتعليم والتكوين والبحث العلمي وفق مقاربة شمولية، فإن الحكومة ستقوم بترجمة أهم مضامين رؤية 2015-2030 التي أعدها المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي في قانون-إطار مع العمل على تنزيله.

ب. في مجال الصحة :

السيد الرئيس،

- لا شك أن قطاع الصحة ما يزال يعاني عجزا راكمه خلال عقود، على مستوى المرافق والأطر والخدمات والأدوية والولوجية وغيرها.
- وقد بادرت الحكومة، من أجل تأهيل هذا القطاع، إلى وضع استراتيجية جديدة لقطاع الصحة تمتد على الفترة 2012-2016، وترتكز على تحسين الولوج للخدمات الصحية

وتعزيز صحة الأم والطفل وذوي الاحتياجات الخاصة وتطوير آليات الوقاية والسيطرة على الأمراض وتحسين الحكامة وتعميم التغطية الصحية الأساسية، وتوفير الأدوية والمستلزمات الطبية، وتعزيز الإطار القانوني وتوطيد الجهوية والشراكة بين القطاعين العام والخاص.

- وموازاة مع ذلك، تم رفع الاعتمادات المخصصة لهذا القطاع من 10,89 مليار درهم سنة 2011 إلى 14,28 مليار درهم سنة 2016. وتم تعزيز الموارد البشرية لهذا القطاع حيث استفاد من 13.691 منصب مالي خلال الفترة 2012-2016.
- كما تم تعميم نظام المساعدة الطبية الذي أعطى انطلاقته الفعلية جلالة الملك في مارس 2012، حيث سُجِّل أكثر من 8.5 مليون مستفيد إلى حد الآن (3.36 مليون أسرة)، بنسبة تغطية وصلت 99% من إجمالي الفئة المستهدفة.
- وعلى مستوى السياسة الدوائية خَفَّضت الحكومة إلى متم شتنبر 2015 أثمنة حوالي 1800 دواء، كما تم العمل على توفير دواء جنيس مقاوم لالتهاب الكبد الفيروسي"س" بثمن لا يتعدى 3000 درهم، بعدما كانت تبيعه الشركات الأجنبية بمليون درهم. ويهم هذا الدواء حوالي 625 ألف مواطن مغربي مصاب بهذا المرض.
- وعلى مستوى تيسير الولوج إلى العلاج، تم إطلاق المخطط الوطني للتكفل بالمستعجلات الاستشفائية وما قبل الاستشفائية، وتفعيلا لهذا المخطط تم :
  - إطلاق الرقم الوطني الموحد للمكالمات الطبية الاستعجالية141؛
  - إنجاز 60 وحدة استشفائية والبدء في تشغيلها؛
  - اقتناء اربع مروحيات هليكوبتر HELI-SMUR لكل من مراكش، وجدة، العيون وجهة طنجة- تطوان؛
  - إحداث 11 مصلحة جهوية للإسعاف الطبي الاستعجالي SAMU، 9 منها مشغلة حاليا؛
  - إحداث 15 مصلحة متنقلة للمستعجلات الطبية الاستشفائية (سبعة منها مشغلة حاليا)؛
  - تأهيل ودعم 12 مصلحة للمستعجلات الطبية الاستشفائية؛
  - إحداث 40 وحدة للمستعجلات الطبية للقرب، وسيتم إحداث 40 وحدة أخرى؛
  - توزيع 330 سيارة إسعاف مجهزة بأحدث التجهيزات البيوطبية، لعدد من الأقاليم والجهات ما بين 2012 و2015؛
  - اقتناء مستشفى متنقل تعزيزا للعرض الصحي بالمناطق النائية و الصعبة الولوج.
- كما تواصل الحكومة توسيع العرض الاستشفائي بتعزيز شبكة المستشفيات وتأهيل المستشفيات العمومية وتحسين خدماتها. وبهذا الخصوص، سيتم قريبا الشروع في بناء مراكز استفائية جامعية بكل من أكادير وطنجة والرباط؛ والقيام بالدراسات المتعلقة بإنجاز مركز استشفائي جامعي بجهة العيون- الساقية الحمراء. كما سيتم تشغيل ثلاثة مراكز استشفائية بكل من الصخيرات- تمارة وخنيفرة وسلا؛ وإتمام أشغال إعادة بناء مركزين استشفائيين بكل من القنيطرة والدار البيضاء.

ت. في مجال السكن :

السيد الرئيس،

- لقد شكل تحسين الولوج إلى السكن اللائق إحدى أولويات السياسة الاجتماعية ببلادنا، خاصة بعد إطلاق برنامج مدن بدون صفيح سنة 2004.
- وتسعى الحكومة إلى توفير الظروف المواتية لإنتاج سكن لائق وتنويع عروض السكن، وتحسين جودة المنتوج مع التركيز على إعادة التأهيل الحضري وتهيئة وإعادة هيكلة المدن العتيقة.
- وقد حقق برنامج مدن بدون صفيح نتائج إيجابية بالرغم من الإكراهات الكبيرة التي تواجه تنفيذه، حيث تم إعلان 55 من أصل 85 مدينة وجماعة حضرية، بدون صفيح واستفاد من هذا البرنامج منذ انطلاقه 251 ألف أسرة، من أصل 380 ألف أسرة مستهدفة. وتم هدم تجمعات صفيحية كبرى خصوصا بمدينة الدار البيضاء ككاريان باشكو والسكويلة وطوما، في حين توجد بعض التجمعات الصفيحية الكبرى في مراحل متقدمة من الهدم ككريان سنطرال بالحي المحمدي.
- وفيما يخص الدور المهددة بالانهيار، فقد تم القيام بإحصاء وطني سنة 2012 مكن من حصر الدور السكنية الآيلة للسقوط على صعيد المملكة في 43.734 بناية منها 21.000 بناية تم التعاقد بشأنها بقيمة إجمالية تبلغ 3.4 مليار درهم، فيما البنايات المتبقية هي قيد الدراسة. وقد صادقت الحكومة مؤخرا على قانون خاص سيمكن من تجاوز الإكراهات التي تعترض التدخل العمومي لفائدة ساكنة هذه الدور.
- وتعمل الحكومة على تحفيز إنتاج عرض سكني يلاءم القدرة الشرائية للمواطنين، حيث قامت بوضع إطار تحفيزي خاص بسكن الطبقة الوسطى من أجل الولوج إلى سكن ذي جودة وسعر مناسبين.
- وإجمالا، تم تقليص العجز السكني من 800 ألف وحدة سنة 2012 إلى 500 الف وحدة سنة 2015. وسيتم بحول الله بلوغ الهدف المحدد في البرنامج الحكومي (أي 400 الف وحدة سكنية) خلال 2016. كما يتم العمل على بلوغ وتيرة 170 الف وحدة كمعدل إنتاج سنوي في أفق 2016.

ث. في مجال التشغيل

السيد الرئيس،

- إن إشكالية التشغيل باتت تؤرق الحكومات في مختلف دول العالم، خصوصا في سياق الأزمة الاقتصادية وانحصار نسب النمو، وما زلنا نبذل الجهود لتوفير الظروف المناسبة للتنمية والاستثمار اللذين يشكلان مصدرا لإحداث فرص الشغل.
- وقد أطلقت الحكومة مجموعة من المبادرات، ومنها ما يلي:
  - العمل بالنظام الخاص بالتعويض عن فقدان الشغل (500 مليون درهم).
  - وضع نظام المقاول الذاتي الذي خُول له نظام جبائي تحفيزي ومساطر مبسطة لتشجيع الشباب على التشغيل الذاتي.
  - كما تم إدراج إجراءات جديدة في إطار تحسين نظام "التكوين من أجل الإدماج" عبر تحديد مدة التدريب في 24 شهرا غير قابلة للتجديد وتوفير التغطية الصحية للمتدربين خلال فترة التدريب والتي تتحملها الدولة كليا بالإضافة إلى تحمل الدولة

لمدة سنة، في حالة التشغيل النهائي، لحصة المشغل برسم الاشتراكات المستحقة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. وفي المقابل، يتعين على المقاولة إدماج ما لا يقل عن 60% من المتدربين الذين استفادوا من التدريب.

- تفعيل برنامج تحفيز : تم التوقيع خلال سنة 2015 على اتفاقية حول إجراءات تنفيذ هذا البرنامج لمساعدة المقاولات حديثة النشأة على تشغيل طالبي العمل في إطار عقود شغل غير محددة المدة، مقابل تحمل الدولة لحصة المشغل برسم التحملات الاجتماعية ومن رسم التكوين المهني خلال 24 شهرا وإعفاء الأجراء من الضريبة على الدخل في حدود خمسة أجراء.
- إطلاق برنامج تأهيل 10 آلاف من حاملي الإجازة في مهن التربية، يمتد على ثلاث سنوات، لتسهيل ولوجهم إلى سوق الشغل، مع تخصيص منحة قدرها 1000 درهم شهريا لكل مستفيد. كما تم إطلاق برنامج ثان لتأهيل 25.000 شاب وشابة في مهن أخرى مطلوبة في سوق الشغل ؛

- وعلى صعيد آخر، قامت الحكومة بالرفع من الحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص ب 10% على سنتين ورفعه بالوظيفة العمومية إلى 3.000 درهم ورفع الحد الأدنى للمعاشات إلى 1000 درهم لمتقاعدي RCAR، وتمكين الأجراء الذين لم يستوفوا شرط 3240 يوم انخراط في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من استرجاع مبلغ مساهماتهم مرسملة أو استكمال عدد الأيام اللازمة للاستفادة من معاش التقاعد، وغيرها من الإجراءات الاجتماعية لصالح الأجراء.
- كما أن الحكومة بصدد وضع اللمسات الأخيرة على نظام التغطية الصحية والتقاعد لفائدة المستقلين (المهن المنظمة، الحرفيين، سائقي سيارات الأجرة، ...). وسيتم عرضه على مسطرة المصادقة خلال الأسابيع المقبلة.
- ولتحسين حكامة سوق الشغل، انصبت الجهود بالخصوص على إعداد استراتيجية وطنية للتشغيل في أفق سنة 2025. وفي هذا الإطار، تم اعداد عقد برنامج مع الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات للفترة 2016- 2020 يهدف الى تحسين قابلية التشغيل لفائدة 554 الف باحث عن الشغل؛ وادماج 120 ألف من حاملي الشهادات في سوق الشغل؛ ومواكبة 10 الف حامل مشروع في إطار التشغيل الذاتي خلال نفس الفترة.
- أما على المستوى التشريعي فإن الحكومة أخرجت مجموعة من النصوص في إطار تنزيل مدونة الشغل وتوفير الحماية الاجتماعية للمستخدمين وتعكف على إعداد مشروع القانون التنظيمي للإضراب وإصلاح صناديق التقاعد.

ج. في مجالات التضامن والتنمية البشرية والاجتماعية ومحاربة الفقر:

السيد الرئيس،

- لا يخفى عليكم أن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي أعطى انطلاقتها جلالة الملك في 18 مايو 2005 تستند على مقاربة جديدة للتنمية البشرية وفق منهج تضامني يروم محاربة الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي.

- وقد واصلت الحكومة تفعيل هذه المبادرة في مرحلتها الثانية (2011-2015) بميزانية قدرها 17 مليار درهم، ببرامجها الأربعة بالإضافة إلى البرنامج الخامس والجديد الذي يهم "التأهيل الترابي" لفائدة ساكنة المناطق التي تعاني من العزلة.
- ومما ميز الشطر الثاني من المبادرة ما يلي :
  - توسيع تغطيتها لتشمل701 جماعة قروية مقابل 403 في المرحلة الأولى؛
  - استهداف 530 حيا حضريا، مقابل 264 من قبل؛
  - إطلاق برنامج تأهيل المجال الترابي لفائدة مليون شخص يقطنون ب 3.300 دوار معزول تابع لـ 22 إقليم.
- وبخصوص برنامج التأهيل الترابي، والذي خصص له 4,3 مليار درهم، فقد سجل منذ انطلاقته سنة 2011 إلى نهاية سنة 2014 ما يلي:
  - بناء 90 مسكن للطاقم الطبي وافتتاح 39 مركزا صحيا واقتناء 44 سيارة إسعاف؛
  - تشييد 1.896 سكن وظيفي لمدرسي التربية الوطنية؛
  - تشييد 1.071 كلم من الطرق والمسالك وكهربة 2.248 دوار وتزويد 121 دوار بالمياه الصالحة للشرب وكذا إحداث 400 نقطة ماء.
- أما فيما يخص تعزيز التماسك الاجتماعي ومحاربة الفقر فقد تم كما تعلمون إحداث صندوق دعم التماسك الاجتماعي في إطار قانون المالية لسنة 2012، حيث يمول النفقات المتعلقة بالمساهمة في نظام المساعدة الطبية ودعم الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والتمدرس ومحاربة الهدر المدرسي. وقد تم توسيع قاعدة المستفيدين منه وأضيف إليهم الدعم المباشر للنساء الأرامل في وضعية هشة.
- كما سيتم إطلاق برنامج جديد لفائدة العالم القروي والمناطق الجبلية، تفعيلا للتوجيهات السامية الواردة في خطاب العرش لسنة 2015، بهدف سد الخصاص المسجل في البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية، بغلاف مالي قدره 51 مليار درهم لإنجاز 20.800 مشروع لفائدة 12 مليون مواطن يقطنون ب 24290 دوار.
- كما وضعت الحكومة خطة "إكرام" 2013-2016، كإطار لتحقيق التقائية مختلف المبادرات في مجال تعزيز المساواة بين المواطنات والمواطنين، واعتمدت خلال الأسابيع الأخيرة السياسة العامة المتعلقة بالأشخاص ذوي إعاقة.

ثالثا: الإكراهات والتحديات

السيد الرئيس،

- إن هدفنا جميعا هو تحقيق الرفاه الاجتماعي اللائق للمواطن وتمكينه من خدمات اجتماعية ذات جودة وتيسير سبل الاستفادة منها. إلا أن هذا الطموح تواجهه إكراهات مختلفة.
- لذلك، فإن هناك شعور في بعض الأحيان بأن المجهودات المبذولة على أهميتها لا يصل تأثيرها إلى الحياة اليومية للمواطن بالشكل المطلوب، نظرا لحجم الخصاص ومحدودية الموارد، ولكن أيضا وبالخصوص نتيجة ضعف الحكامة، وهو ما ينقص من فعالية ومردودية مجهود الإنفاق العمومي في المجال الاجتماعي.

- والواقع أن ثمة مجالات للمبادرة على مستوى تحسين حكامة القطاعات الاجتماعية من هندسة السياسات الاجتماعية وعقلنة تدبير الموارد وتحسين التنسيق والتقييم وضمان التقائية السياسات العمومية ذات الطابع الاجتماعي وتفعيل الشراكة مع القطاع الخاص والمضي قدما في تنزيل الإصلاحات الكبرى في هذه القطاعات.
- كما أن تحسين السياسات الاجتماعية يرتبط بتحقيق تنمية اقتصادية أكبر عبر تشجيع الاستثمار والمقاولة. لذلك فإن الحكومة تعمل على مختلف هذه المستويات لرفع تحدي تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وبشرية متوازنة ومستدامة وتدارك العجز الاجتماعي.

والله ولي التوفيق، والسلام عليكم ورحمته تعالى وبركاته.